في مواجهة كورونا: من أجل أن ترى سياسات الحماية النساء

متابعة دورية لتاثيرات السياسات العامة في مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد على النساء والفئات المحمضة في مصر.

صدر في 28 مارس 2020.
آخر تحديث صدر 17 مايو 2020 (الأحدث مظلل باللون الأصفر لسهولة المتابعة).
في مواجهة كورونا: من أجل أن ترى سياسات الحماية النساء

فهرس

مقدمة

الخصوصية وإحالة المعلومات المفصلة

إحالة البيانات

من الأولى بتسهيلات دفع القروض؟

هل العزل المنزلي حل آمن للجميع؟

حتى لا تتكرر الأزمات الدورية في توافر وسائل منع الحمل والولادة يجب أن تظل على قائمة الأولويات

منتجات العناية بالدورة الشهرية احتياج أساسي
مقدمة
في أوقات الأزمات الاجتماعية الكبرى تبرز أهمية الرؤية الجماعية والتنموية كدعامة تكشف أولويات ومزايا السياسات العامة، وكاّدة لتقييم قدرتها أو عدم قدرتها على تلبية احتياجات النساء، والفئات الاجتماعية الهامة ككل، وذلك بالإضافة لدورها في رد التأثيرات غير المتوقعة لسياسات المرأة على هذه الفئات، والتي تمتثل غلبة السكان.
لذلك، بدأ اليوم نشر متابعة حضارية دورية لمواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد في مصر على النساء وغيرهن من الفئات الاجتماعية المختلفة، فعلى أن المنظور الحضاري قد يمنح الفرصة لإصلاح إجراءات غير محايدة للنوع الاجتماعي، أو تجنب سياسات عامة قد تضر بجمعياتهن من السكان. قوامتنا تلك تحالف للفئات التي يجري تمهيدًا لها من خلال سياسات المرأة، ومنها النساء والفتيات، القروء، والجهات العامة والمستقلة، وملتزمات مع أمراض وإغاثات منزمة، والأفراد ذوي أيديихا الجندية والعمل الجماعي غير المنظم اجتماعيًا، والمصونين/ات، والمهاجرين/ات، وغيرها.

الخصائص وإتاحة المعلومات المفصلة

إتاحة البيانات
منذ أن ظهر كوفيد-19 في مصر نشأت مثالية وزارة الصحة والسكان بتحديات يومية، تكشف عن أعداد الإصدار والوفاة إثر الفيروس. إلا أن تلك التحديات تتفاقم لبيانات تفصيلية عن خريطة انتشار الإصابات وتوزيعها على محاور عدة في البلاد، بما يعد جدلاً شحناءًا.
هذا المجلة، وعاجزة، المتحدث باسم وزارة الصحة والسكان، يشرح في 19 مارس 2020، فاتحث الوزارة على عناوين الإصابات جراء مراقبة خصوصية، في مداخلة هاتفية لها معها ثلاثة أيام في إحدى البرامج، تشرح مائعًا أن حالات الإصابات ظهرت بـ 24 محافظة. ويشكل عام، عدم الاكتشاف في نشر البيانات المفصلة في ظل غياب

متحدث الصحة: لا تعلق محافظات المصابين بкорونا مراقبة للخصوصية بتاريخ 19 مارس 2020

الصحة: حالات كوفيد-19 في مصر: 24 محافظة. والجهات الصحية خفضت الإصابات بتاريخ 22 مارس 2020
https://www.youm7.com/story/2020/3/22/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D9%88%D8%B8%B1%D9%88%D8%A7-%D8%AA%D9%85-%D8%A7%D9%83%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D9%81%D9%87%D8%A7-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9-%D9%88%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AE%D9%81%D8%B6%D8%AA/4683770?fbclid=IwAR0HIPLzMr4MyAfJ4xPImkkPrYymgZOEqQhnUGiZObxfPVMBPvgk8XaLbY
في مواجهة كورونا، من أجل أن ترى سياسات الدعم للنساء

قاعد بيانات صحية على مدار السيناريو، يحد من القدرة على تحليق البيانات لفهم أسباب الانتشار وطبيعة التفاعلات المختلفة. على التفاصيل المختلفة واستكشاف أفضل نهج للتوصل إلى التفاصيل والمعلومات من وظائف آثاره الاجتماعية. لا يساوي

فترة العمرية والموقع الجغرافي دون كشف هويات المصابين/أو المحافظون بدون ذكر أسمائهم لا خلق بالخصوصية في شие.

ولذا توصي المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بضرورة:

- إنشاء معايير الصحة والسكان بشكل دوري ومنهجية بيانات تفصيلية للحالات الإصابة والشفاء والوفيات مقسمة
- جندانياً وعمرًا وجغرافياً ويعطي التسمية الحضرية والريفية والظروف المرضية ذات الصلة.
- الإعلام رمزيًا عن عدد الاختبارات التي تم إجرائها وتوزيعها بشكل دوري وقابل للمقارنة.
- إنشاء خريطة تفاعلية تابعة على البيانات المدخلة على تحقيق "صحة مصر" توضح النتائج الجغرافية واللغة العمرية لانتشار

القرود والعملاء الصحية (الأمراض المزمنة/غير السارية)، مع الحفاظ على كم خصوصية المستخدمين/łatw

وراء استخدام بيانات تطبيق "صحة مصر" للرقابة على مستخدميه.

من الأولى بتسهيلات دفع القروض؟

في التقرير الوطني المقدم للاستعراض الدوري الشامل لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في نوفمبر 2019، احتفظت

الحكومة المصرية بنسبة استنفادة النساء من قروض مُنحة مشاريع متاحة الصغر والتي بلغت 69% من إجمالي المستفيدين (3.1 مليون مستفيد)، أي أكثر من 2 مليون امرأة. وفي 22 مارس 2020، ومجاورة الآثار المتوقعة لفيروس كورونا، أصدر البنك الوطني قرارًا لتأجيل الاستحقاقات الائتمانية لمدة 6 أشهر تقريبًا للأفراد والشركات، مع اضطراب عدم فرض ممالي أو عواقب أخرى لاستفادة من التأجيل. بينما مرت 27% فقط من النساء قروض 15 عامًا في مصر حسب

بنك مصر، عن طريق إدخال تلك القروض من خلال هيئة الرقابة المالية "لنفس معايير التسهيلات السدادية والأمانة

وفي مواجهة كورونا: هل تذكر المسم السكني الصحي؟

الحكومة: 94% من وفيات كورونا أكبر من 50 عامًا وكانوا يعانون من أمراض مزمنة بتاريخ (2 أبريل 2020)
shorturl.at/hzRT0

التقرير الوطني المقدم وفقًا للفترة رقم 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 16/21 بتاريخ 15 نوفمبر 2019
https://undocs.org/ar/A/HRC/WG.6/34/EGY/1

ناطق بشأن 16 مارس 2020. الرقابة المالية تشكل مجموعات إدارة أزمة لمعالجة تداعيات فيروس كورونا على القبول مشاهي الصغر
https://hapipjournal.com/?p=72831

البنك، 29 مارس 2020 بشأن الإضافات الخاصة بتأجيل الاستحقاقات الائتمانية للعملاء لمدة 6 أشهر
https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages.aspx

من خلال حزمة القرارات التي صدرت من البنك المركزي أو أي قرارات مستوى أقل من 2% من النساء بين 15 و49 عامًا هم ملاك محلات سكنية، وبالتالي فإن استفادة جميع النساء المصرفيات من تلك الإجراءات في تلك المحطة المتعلقة برؤيتي كورونا تشير إلى استثنافاً للفروض الشعبية في البنوك لعرض شراء السيارات والعقارات للسكان الشخصي، بالإضافة إلى مسحوقات طاقات الإسكان.۱۰ بينما 93% من "مكالمة المشاريع الخاصة" في مصر يم رأس مال "مشروع" عن عشة آلاف جنيه.۱۱

وبالتالي فإن قرار البنك المركزي أو أي قرارات المستوى أقل من 2% من النساء بين 15 و49 عامًا هم ملاك محلات سكنية، وبالتالي فإن استفادة جميع النساء المصرفيات من تلك الإجراءات في تلك المحطة المتعلقة برؤيتي كورونا تشير إلى استثنافاً للفروض الشعبية في البنوك لعرض شراء السيارات والعقارات للسكان الشخصي، بالإضافة إلى مسحوقات طاقات الإسكان.۱۰ بينما 93% من "مكالمة المشاريع الخاصة" في مصر يم رأس مال "مشروع" عن عشة آلاف جنيه.۱۱

وإن من الأولى في وجه تلك الأزمة أن نحمي الدولة دخل وممارسة الفتيان الأضعاف، وعلى أن تقدر أن تكون بالشركات والأفراد المستفيدين بتسهيلات البنك قبلة بقدرته البنك للتسهيل على المتضررين، وذلك من خلال قرار واض وح يؤجل المستحقات تلقائيًا، بالإضافة لأي مزايا أخرى للمتضررين، ومع ضمان أن تأمل هيئة الرقابة المالية على تنفيذ كل شركات وجمعيات القروض مالية الصغر. هذا القرار، خاصة، وما أثار تقارب الحكومة المصرية أمام مجلس حقوق الإنسان، فإن أغلب المستفيدين حاليًا من تمويلات المشاريع متناعه الصغير عن من النساء، وفي كثير من الأحيان، تم استدالهم كمساء طبيع الاستراتيجية الدولة لمكن المرأة.۱۲ هذه النساء، والبك منهن من النساء الممثل (سُل) عدد الأسر

قانون 141 لعام 2014 بشأن التوتي التضاهي الصغير.
https://www.fr.gov.eg/content/efsa_ar/pool_extra_efs/GU33615GU33616.pdf

10 أوضح البنك المركزي في اجتماعه الأول بتاريخ 22 مارس أن تلك التسهيلات تتعلق على كل من: تمويل الشركات، وتأجيل التوتي التضاهي الصغير، وتسهيل استحصال التسجيلات التمويلية للمؤسسات، وتم إجراء المبادرات الصادرة عن البنك المركزي المصري، تتضمن تمويلات الأفراد ما، أي التوتي الاستكشاف، وهي التوتي الشخصي والتسليمات الإدارية والتسويق. يرائه قرارات لاستخدام الشخص، بإجراء التمويلات لتأجيل الأمراض، تملك المرأة.۱۲ هذه النساء، والبك منهن من النساء الممثل (سُل) عدد الأسر


في مواجهة كورونا، من أجل أن ترى سياسات الدعم للنساء

التي تعولها امرأة وحدها 3.3 مليون أرضاً، هن، وأسرهن، الأولى بجميع الدولة من عواقب فيروس كورونا المستجد على دخول الأفراد، وخاصة الأكثر فقرًا وهشاشة.

(تحديث 17 مايو)

كما وضحنا سابقًا، فإن النساء يمثلن 69% من إجمالي المستفيدين من قروض المشاريع متناهية الصغر وبالتالي يؤثر علىهن بشكل خاص أن تكون إجراءات الجملية من الآثار الاقتصادية لكوفيد-19 عادلة وقادرة على حماية المفاتن من كل مصادر قروض المشاريع متناهية الصغر من شركات التمويل، والجمعيات، والأقراض من الدولة بشكل مباشر.

في هذا السياق، أصدرت هيئة الرقابة المالية قرارًا بتاريخ 29 مارس 2020، بعد التشاور مع أماند شركات التمويل المتناهي الصغر، ونجحت الشركات والجمعيات الكبرى في التمويل متناهية الصغر ومثل وحدة الرقابة على النشاط -وبما يملأ أساسي المشاريع متناهية الصغر أقسامهم- حزمة قرارات تهدف للتسهيل على أصحاب المشاريع. ولكن أتت تلك القرارات أسهمت كثيرًا من المطالب لمساعدة أصحاب تلك المشاريع على تخطي الأزمة الحالية. ففي حين كانت قرارات البنك المركزي بخصوص مشاريع البنوك الإسلامية وغير متصلة بالالتزام الممول TERMS (transparent, efficient, realistic, measurable, sustainable) في الدفع سابقًا، تركز أغلب الإجراءات للمفتونين للمشاريع متناهية الصغر ناقصة لتقدر الممولين، أو مدى اعتماد أصحاب المشاريع في الدفع مسبقًا ومنها:

- تطبيق تكلفة التمويل للعملاء المتضمنين في السداد أو اتفاق جهات التمويل متناهية الصغر مع شركات التأمين في قيام الهيئة بسداد قيمة أقساط التأمين الإلزامي متناهية الصغر ضمان الوافقة والعجز المضني.
- والعملاء المتضمنين في السداد تنظيم خدمات مالية مباشرة للعملاء مثل تحمل عبء مسروقات الممولات المالية الإلكترونية المختلفة التي تتم مع جهات الدفع الإلكتروني الأخرى. بالإضافة إلى البنوك، وأو مصاريف التحصيل الميداني وليست جزءًا من المعاملة بالدفع الإلكتروني.
- وبعد دراسة كل حالة على حدي، تخفيف/ تحويل قيمة الأقساط المستحقة من العملاء بما يعادل 50% من قيمة كل مقد، وذلك بعد أدنى شهري مارس وأبريل. والتي في حالة قرار المركزي لا تنفع لدراسة الحالة ولا تصل أقل رقمًا من الأقساط لدف ع رقمًا في حالة رغبة العمل في دفع الأقساط، عليه هو المطلوب بذلك رسميًا.

مقارنة تلك الإجراءات مع إجراءات المركزي بخصوص الدائنين في النظام البنكي من أفراد وشركات يوضح نقص من الاختيار غير المبرر ضد أضعف الأفراد المفتونين في مصر. فالتفاعلات الأكثر هشاشة هي الأولى بالمالية في تلك الفئة، أو على أقل التقديرات يمكن أن تؤثر في نسب مساهمة في التسهيلات مع الفقراء من البنوك. أما الإجراءات المقررة حتى الآن فتترك سلطة اختيار قرار تقديم التسهيلات من عدمه للشركات والجمعيات الممولين، بلا ضمان، كما تترك أصحاب المشاريع غير المنتظرين في دفع الأقساط بالحالة، بينما يوفر قرار المركزي حماية لأفراد والشركات حتى من غير المنتظرين في الدفع.

---

15 التحليل الديموغرافي لبيانات التعداد العام - 2017. الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.
16 الرقابة المالية تصدر حزمة تدابير إضافية للتسهيل لما تزيد عن ثلاثة مليون مواطن من عملاء نشاط التمويل متناهي الصغر، 29 مارس 2020.
في مواجهة كورونا: من أجل أن ترى سياسات التنمية النساء

في نفس السياق، اتخذ جهاز كميات المشرووعات المتوسطة والصغيرة ومتناحة الصغر التابع لوزارة التجارة والصناعة، عدة قرارات:

- تشمل التسهيلات السريعة للمشاريع التي لاقت رواجًا في الأزمة - مثل مشاريع المنظمات والجهات.
- تأمل أوضحية قرية المشاريع بشكل تلقائي حيث استمرار الأوضاع، وتقدم النصيحة للمشاريع غير المعتادة بالاستبان.

ويوضح من تلك الإجراءات أن المفترضين من جهاز الدولة بشكل مباشر تلقوا تسهيلات أفضل كثيرًا من المفترض من شركات القطاع الخاص والجماعات. ولكن جهاز كميات المشرووعات ألغى دوره في هذه التسهيلات للمفترض من خلال جهات وساطة مثل الشركات والجماعات التي تنتمي تتم تمويلهم بدورها من الجهاز. في تقرير الجهاز عن نشاطه في ربيع عام 2014 وموسم 2019، يوضح التقرير أن التمويل المتقدم من المستفيدين أضخم المشاريع الصغيرة عبر الجهات الوسيطة بلغ 1.6 مليار جنيه بالحوالي 75 ألف مشروع. بينما بلغ التمويل المباشر من الجهات 3.3 مليار جنيه حوالي 20 ألف مشروع. أي أن أغلب المستفيدين من تلك التمويلات من أصحاب المشروعات الصغيرة هم من المتعاونين عبر جهات وساطة.

وتطلب جهاز كميات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناحة الصغر بضمان أن تمتد تلك التسهيلات لكل المستفيدين من التمويل المباشر، وغير المباشر عبر الجهات الوسيطة من شركات تمويل.

هل العزل المنزلي حل آمن للجميع؟

بينما يقع العالم الآن تحت وطأة خطر فيروس كورونا المستجد، تدعوت الحكومة المواطنين للبقاء في منازلهم، وقد تم اعتماد عدة قرارات من قبل رئيس الحكومة مصطفى مدبولي ورئيس الجمهورية من شأنها تقليل حركة الناس في الشوارع وأماكن العمل، وعلى رأسها رفع حظر التجول الجزيئي. وتطرح دعوات البقاء في المنزل لمد طويلة بعض الإشكاليات الخاصة بالبناء على رأسها إمكانية ارتفاع معدلات العدوى المنزلي.

لا تتوفر معلومات دقيقة ومحفزة حول نسبة العفن المنزلي في مصر، لكن "محس النكهة الاقتصادية للعنف القائم في النوع الاجتماعي مصر 2015" الصادر عن المركز القومي للمرأة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، يشير إلى الأرقام:

- نحو 7 ملايين و888 ألف امرأة يعاني من العنف بجميع أشكالها سنويًا، سواء على يد الزوج أو الخاطئ أو أشخاص من الدوائر المقربة لها، أو العبيد في الأماكن العامة.
- نحو 5.6 مليون امرأة يعاني من العنف على يد الزوج أو الخاطئ سنويًا.
- نحو 2 مليون و400 ألف امرأة أصيبت بوعيد واحد أو أكثر من الإصابات نتيجة العنف الزوجي أو الخاطئ.

في موازاة كورونا، من أجل أن ترى سياسات الحماية النساء

• وتعرض نحو 18% من النساء المصريات في الفئة العمرية (18 - 64 سنة) لعنف بدني أو جنسي منذ بلغهن سن 18 سنة على يد أفراد العائلة والبيئة المحيطة.

• وارتقب الأب نحو 3 في المائة من حالات العنف الجنسي ضد المرأة وارتقب الأخ نحو 1 في المائة من الحالات.

تحدث هذه الانتهاكات بالتزامن مع عدم وجود قانون أو مواد في قانون العقوبات مخصصة بتجميل العنف المنزلي، بل ووجد نصوص تحدده حقوق النساء ولا تنظر إلى ما يتعرض إليه من انتهاكات، حيث تنص المادة 60 من قانون العقوبات مثلاً على أن: "لا تسري أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتقب بنية سلبية عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة" وتكون الحوادث المبينة على النوع الاجتماعي بشكل دائم مبررة بأنها من أجل "تأديب" المرأة سواء من أسرتها أو من زوجها أو من البيئة المحيطة.

هذا قد يمثل العزل الصحي المنزلي خطراً على النساء والفتيات إذا لم يوجد لهم سبل الحماية الكافية. وبالتالي ترى ضرورة أن تكون وزراتي الداخلية والتعاون الاجتماعي، المجلس والمركز القومي للمرأة على أهبة الاستعداد لحل هذه الفقرة عن طريق:

• إعلان خطة عمل تشاركية بين وزارة الداخلية والمجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للأمومة والطفولة في التصدي للعنف المنزلي ضد النساء والأطفال في ظل الأزمة الراهنة.

• مدة فترة تلقي شكوى المرأة على الخروج المتصل الجنائي للكشف عن المسائلية للمجلس القومي للمرأة ليكون على مدار اليوم طوال أيام الأسبوع وتحويل شكوى النساء والفتات مباشرة، ووحدة مكافحة العنف ضد المرأة التابعة لقطاع حقوق الإنسان والتعاون الاجتماعي في وزارة الداخلية التي أيضاً خصص لها أرقام لتقديم الشكاوى (01126977444-01126977333-01126977222).

• تطبيق مراكز "استضافة وتوجيه المرأة المعنية" التابع لوزارة التضامن الاجتماعي وتزويدها بشكل دوري.

• تعاون قطاع حقوق الإنسان بجميع أقسام الشرطة والجهات المعنية بحقوق الإنسان.

• إقامة جملة تشير عليها وزارة التضامن الاجتماعي وتقوم وزارة التضامن بالتنسيق مع وزارة الداخلية بإرسال وسائل SMS لتوهية كل إمرأة وفاة عن إمكانية إبلاغها عن ما يتعرض له من عنف و إمدادهم بالأرقام اللازمة من خلال تلك الاتصالات.

في الظروف الراهنة، وخاصة في ظل أي اضطراب اقتصادي أو مالي في مصر، تحدث أزمات متكررة في توافر وسائل منع الحمل - شاملة جملة حجب منع الحمل الطارئة. واستباقاً لحدوث أزمات في توفر الوسائل من خلال عيادات تنظيم الآية والمرکز الصحي والمستشفيات العامة أو من خلال توافرها في الصيدليات الخاصة، يوجد النظير للأهمية ضمان استمرار إتاحة وسائل منع الحمل في ظل الأزمة الحالى. هناك عدة أسباب لهذا النقص المتكرر لوسائل منع الحمل ومنها:

https://manshurat.org/node/14677

قانون العقوبات.
في مواجهة كورونا: من أجل أن ترى سياسات الحماية النساء

- ارتفاع تكلفة المواد الحميدة المستوردة من الخارج تصعيبها مما يجعل الشركات المصرية عن تصنيعها من الأساس.
- تعطل في استيراد موانع الحمل بسبب تأخر الموافقات الاستيرادية (من الإدارة المركزية للصيدلة) أو إلقاء الأدوية مدة في الجمارك دون اتباع إجراءات الإفراج المركزي، لأن أدوية منع الحمل أدوية هرمونية وهذا النوع من الأدوية يتحمل فترة زمنية كبيرة في هيئة الرقابة الدوائية للتحليل عقب الاستيراد قبل أن يتم طرحها بالسوق.
- أيضاً بسبب غياب خطة إنتاجية شاملة للسوق تضع في حساسيات حالات الطوارئ، تتعاون فيها وزارة الصحة مع الشركات المنتجة لهذه الحبوب بحيث يتم تجنب أي نقص أو غياب في إتاحة هذه الأدوية.
- وأيضاً أحياناً يتم تهريب هذه الأدوية للمغامرة.

و لذلك نرى ضرورة أن تكون لدى وزارة الصحة خطوة شاملاً لضمان توفر وسائل منع الحمل المدعومة وغير المدعومة والرقابة على أسعافها في السوق لضمان عدم استغلال الأمور، عن طريق:

- التحقق من توفر مخزون استراتيجي كافٍ من وسائل منع الحمل - بما يشمل وسائل منع الحمل الطارئة المدعومة - المتوفرة في عادات تنظيم الأسرة بالوحدات والمرافق الصحية والمستشفيات الحكومية، والتي تستخدمها 57% من المستخدمين، وذلك لمدة لا تقل عن 6 أشهر.
- تشديد الرقابة على الصيدليات في مراقبة موانع الحمل المتوفرة في الصيدليات والغير مدعومة من الدولة، والتي تستخدمها 43% من المستخدمين، وأن تكون هناك تحذيرات للصيدليات بعدم استغلال الأمور عن طريق التلاعب بإخفاء موانع الحمل، ورفع أسعافها، على أن تكون هناك عقوبات على المخالفين أو من يتلاعبون بالأمور.
- تسهيل كافة الإجراءات البيروقراطية الخاصة بالموافقات الاستيرادية للشركات، حتى تحدد المستلزمات في ظل الأزمة الراهنة ما بين أجزاء الدولة والقطاع الخاص و حتى لا تثير الشركات النقص بأنه مسؤولية إدارية من وزارة الصحة، على أن يكون هناك مسؤولية قانونية على الشركات في حالة حدوث النقص أو العجز.
- مكافحة تهريب أو حظر تصدير موانع الحمل بكافة أشكالها.

كما شهدت مصر في عام 2016 و2017 على الأقل أزمات في توفر حبوب RhogAM20 والتي تحتاجها الحمولات والموالدات الحديثات في بعض الأحيان بشكل مفاجئ. وقد أعلنت وزارة الصحة في فبراير 2017 توفر الحبوب في مراكز الدعم الإقليمية ومنظف الشركت القابضة لل💖صحراويات الحيوية واللقاحات "فاكسيرا". ويطلب صرف الحبوب في السعر لمن يدفع الصرف من الدولة - وهو على الكيفية جداً تقدير عدة مستخدمات قد يصعب الحصول عليها في مدى الزمن المطلوب كونه دواء يستخدم في بعض حالات الطوارئ، خاصة في حالات الأزمة التي تواجهنا الآن والتي تمثل ضغط شديد على المشتقات الطبية بمجموع

20 "In search of medication in Egypt: Currency devaluation and government policy continue to impact availability of medication in Egypt". N
https://madamasr.com/en/2016/11/29/feature/society/in-search-of-medication-in-egypt/?fbclid=IwAR10ZNHneyEhrTwgYmLqKU_kWx5mNFH8YiaYEGQw1MIUaQ1KoExOFCog
ge
22 أثناء الولادة أو الإجهاض يختلف دم الأم بذرف جفون في حالة أن أمها قصيدة لها سلبي والأم قصيدة دمها موجه (على الأرجح سيكون دم الجين مثل الأب) وسيقوم جسم الأم يكون أقسام ضرورة مما يؤثر على الولادة البترية أو حياة الجنين.
في مواجهة كورونا، من أجل أن ترى سياسات الرعاية النساءية

أبوها، لذلك، ندعو وزارة الصحة باستثاب الأزمة بالتأكد من توفر حقنة RhoGAM مخزون كاف، وتسهيل إجراءات صرفها في تلك الظروف الخاصة التي تمر بها جميعًا، مع تحديد المتابعة على الصيدليات الخاصة في توفير الدواء، وتسهيرها حتى لا تترك النساء ضحية لصعوبة الإجراءات والتعامل بالأسعار.

خدمات الحمل والولادة يجب أن تظل على قائمة الأولويات

على موقع منظمة الصحة العالمية، وفي إجابة عن سؤال ما إذا كانت الحوامل أكثر عرضة للأخطار في حالة الإصابة بفيروس كورونا المستجد، تقر المنظمة بأنه بالرغم من غياب الإحصاءات الواضحة، وحيد معرفتنا ببيئة الفيروس حتى الآن، فالفحول لسن في خطر خاص في حالة العدوى، ولكننا نقر أيضًا بقلة البحث المتوفر حتى الآن بخصوص السؤال وأنه "نظراً للعوامل التي يتعرض لها جسم المرأة الحامل وعساكرها المعنوي، فإن المعلومات أن بعض الأمراض النفسية قد يكون لها تأثير سيء على الحوامل". ونوصي بعدة نقاط منها:

- أن تكون النساء الحوامل ذات أولوية للتحليل لفترة كورونا المستجد في حالة تأعرف أعراضه على:
- أن الإصابة بفيروس كورونا المستجد لا تستدعي الولادة القيصرية ولا يجب أن تتم الولادة قصيرة إلا في وجود داعٍ طبي.
- أن من الضروري ضمان استمرار خدمات متابعة الحمل والولادة ورعاية حديثي الولادة رغم الضغط الشديد على المنشآت الصحية، لضمان أن تكون الأزمة الصحية الحالية لفوات غير مرتبطة بالفيروس كما حدث في بلدان أخرى أثناء وباء الإيبولا.

ونبأ على توصيات منظمة الصحة العالمية، نطلب وزارة الصحة المصرية بالأتي:

- إنتاج مواد تعريفية بصرية وعملية مخصصة للحوامل تعرفهن بإجراءات الوقاية من العدوى بالفيروس، وطمانية بخصوص تأثير الإصابة عليها وعلى المواليد، وبها عبر وسائل الإعلام مثل الراديو والتلفزيون، بجانب وسائل التواصل الاجتماعي، وتوفر المعلومات في أماكن تقديم الرعاية الصحية للحوامل والأميات.
- ضمان استمرار خدمات متابعة الحمل والولادة في الأماكن المخصصة، وأن لا تتأثر خدمات الحمل والولادة في المستشفيات من الضغط الذي قد يحدث على المستفيضات بسبب كورونا المستجد، واتخاذ إجراءات استباقية في هذا الشأن في حالة زيادة الأعداد أو حدوث ضغط على المستشفيات، بما يضمن أن تكون لدى السيدات القدرة على الوصول للخدمات الطبية في مراكز متابعة الحمل وبداية الولادة.

23,24 أستاذة مكنزة بشأن مرض كوفيد-19 والحمل والولادة والرضاعة، منظمة الصحة العالمية.


25 أستاذة مكنزة بشأن مرض كوفيد-19 والحمل والولادة والرضاعة، منظمة الصحة العالمية.

تأكيد على إجراء الطبيبين ك하여야 في حالة الإصابة بالفيروس أو تغيير الظروف اللازمة لكل طاقم الطبيبين
أن تكون مكونات التي تتناسب مع أعراض الإصابة بفيروس كورونا المستجد ضمن الفئات ذات الأولوية في
التعليم طبقاً لمنظمة الصحة العالمية.

تدعو وحدات تنظيم الأسرة ومكاتب الصحة التي تقدم الخدمات النسائية، فهذه الوحدات يجب تكون الخط
الأول للوقاية، وأن يتم الاستفادة من البنية التحتية المتاحة للعمل الآن من وحدات تنظيم الأسرة في تقديم
الخدمات الصحية والوقائية. ونطالب وزارة الصحة أيضاً بدعم وحدات تنظيم الأسرة ومكاتب الصحة بجميع
التسهيلات والأدوات والمعدات الطبية والطواقم الصحية حتى تتمكن من تقديم الخدمات المتعلقة بمتابعة الحمل وال
الولادة.

(تحديث 17 مايو)

منذ بداية الجائحة تم تطبيق أربع ولادات لأربع سيدات مصابات بـ COVID-19 في مصر. وفي الأربع حالات تم التوليد
بالولاية القصيرة، لا توفر معلومات -نقطة عن سبب إجراء الولاية القصيرة في كل حالة من الحالات وإن كانت
باعة على أسباب طبية أو رغبة الحامل أو سبب الإصابة بـ COVID-19. لكن كون 100٪ من الحالات حتى الآن تم التوليد
فيها عن طريق الولاية القصيرة يطرح أسئلة يخص وجود بروتوكول أو توصيات من وزارة الصحة بخصوص التوليد في
حالات الإصابة بـ COVID-19 من عدمه.

لذا نحن نطالب وزارة الصحة بإعلام بروتوكول التوليد في حالة كون الحامل مصاباً أو مشكوك في إصابتها
بـ COVID-19 حتى يعمم على تقديم خدمات الولاية في مصر. ونذكر بالذكر أن توصيات منظمة الصحة العالمية حتى
المتفرقة تؤكد أن لا داعي للإجراء للولاية القصيرة بسبب الإصابة بـ COVID-19 في ذاتها مع ضمان توافر أدوات الحماية
الطبية.

منتجات العناية بالدورة الشهرية احتياج أساسي

في خضم ما هو متوقع من تأثير اقتصادي في تدابير الوقاية من فيروس كوفيد-19 وتأثيرات تلك الإجراءات على الدخول،
حصلة للقرآن والهدية بـ COVID-19، يلزم الآن البدا في التعامل مع الاحتياجات الصحية الأساسية للنساء والفتات
كاحتياجات أساسية لا غنى عنها، وتأتي على أنها احتياجات أكبر من النساء والفتات للفروض الصحية للدورة الشهرية.
وتأتي تلك الأزمة لتذكرنا جميعاً بأهمية الحاجة BASICS ككل عن برامج الدعم الدورة. ونطالب بالآتي:

- على وزارة التموين إتاحة الفروض الصحية بشكل دائم ضمن السلع المتاحة على اليدية والأيدي في أثناء الأزمة الحالية
- باعتبارها سل أساسيًا واحتياج شرحي للكثير من النساء والفتات، أسوة بالتحرك السريع لإتاحة المنتجات و
- الكحول المستخدم في ت búguكčس Collision إي في أثناء الأزمة الحالية.
في مواجهة كورونا: من أجل أن ترى سياسات الحماية النساء

- إثارة النسوية الصحية للسجينات والمختوجات بمناصب، وذلك كاحتياج أساسي لا غنى عنه، وقد قامت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بإطلاق حملة في اليوم العالمي للنساء العام الماضي، تهدف لتوفير النفوذ الصحية في السجون وضمان الظروف الصحية المتعلقة بالصحة العامة في سجون النساء. ومن شهدت عنايات مستمراتٍ يضمن أن اعتبار السجينات الأساسية في توفير النفوذ الصحية كان على زوايا أسرهن، أو شرائها من كائنات السجن بأسرع ما أlobs من أسعار السوس خارج السجن، أو مساعدتين بعضهن البعض في توفيرها. ومنذ 10 مارس 2020، تم منع الزوايا في كل السجون في مصر، وبالتالي أنقطع مصدر توفير النفوذ الصحية للسجينات اللائي كان في مقدمة أسرهن توفيرهما من خلال الزوايا. وتعد مطالبًا، اللاح بتفة الأزمة الحالية، توفير مصلحة السجون للنفوذ الصحية في كل أماكن احتجاز النساء مجانًا، مع ضمان توفير الظروف الصحية اللازمة من حمامات وماء.

جاري صحي.

28 "الدور النسوي في السجون" المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. مارس 2018.
29 "استمرار تطبيق الإجراءات المتمايز للسجون حتى آخر شهر مارس حسباً على الصحة العامة وسلامة البلاد" موقع وزارة الداخلية-19 مارس 2020.